الأمم المتحدة

E/C.16/2024/2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
1 February 2024
Arabic
Original: English

لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة

الدورة الثالثة والعشرون

نيويورك، 15-19 نيسان/أبريل 2024

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت*

الجوانب المؤسسية لموضوع دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2024 والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2024

رؤى جديدة للحوكمة للنهوض بأهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر

مذكرة من الأمانة العامة

تتشرف الأمانة العامة بأن تحيل إلى لجنة الخبراء المعنية الإدارة العامة الورقة التي أعدها أعضاء اللجنة لويس مولمان وجيرالدين فريزر – مويلكيتي وورولف آلتر بالتعاون مع زملاء من الأعضاء في اللجنة وهم ليندا بيلمس وأوغستين فوسو ويوراي نيميك وكاتارينا أوت وألكيتا بيتشي ونجاة زروق.

* E/C.16/2024/1.

24-01860 (A) 210224 270224

الرجاء إعادة استعمال الورق

رؤى جديدة للحوكمة للنهوض بأهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر

موجز

يتناول المؤلفون في هذه الورقة باستفاضة مجالات رئيسية تتعلق بالحوكمة والمؤسسات حيث تنفذ بفعالية حلول جديدة مستدامة ومرنة ومبتكرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويعرضون أمثلة من الإجراءات والسياسات والتدابير المحددة التي تمس الحاجة إليها للقضاء على الفقر وتدعيم خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتتضمن الورقة أيضا منظورا مؤسسيا عن آثار الأزمات المتعددة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي ستُستعرض بتعمق في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2024. وتعرض الورقة في الختام توصيات وخمس رسائل رئيسية يمكن النظر في إدراجها في الإعلان الوزاري الذي سيصدر عن المنتدى.

أولا - معلومات أساسية

1 - يلزم إيجاد طرق جديدة لتعزيز تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والقضاء على الفقر والجوع وتجاوز الأزمات المتعددة. ويلزم أن تعمل مؤسسات فعالة تخضع للمساءلة وتشمل الجميع، بالاقتران مع ترتيبات مناسبة للحوكمة، على تقديم حلول مستدامة ومرنة ومبتكرة تُركز على المواطن.

2 - وأصبحت المرتبة التي تحتلها جودة الإدارة العامة وترتيبات الحوكمة أعلى في جدول الأعمال السياسي أكثر من أي وقت مضى. إذ يتزايد التوافق بين البلدان على رأي أنه لا يمكن النهوض بالتنمية المستدامة إلا من خلال اتباع نهج متعدد الجوانب يشمل الالتزام بأهداف التنمية المستدامة وبإعطائِها الأولوية والتخطيطِ لتنفيذها؛ وتخصيص ميزانيات لأهداف التنمية المستدامة؛ وإيجاد قوة عاملة كفؤة ومقتدرة في القطاع العام؛ وبناء مؤسسات فعالة تخضع للمساءلة وتشمل الجميع على جميع المستويات؛ وتوسيع مشاركة جميع الجهات المعنية وإقامة الشراكات معها. ويمكن أن يكون ما يسمى بنهج العمل الخماسي الأركان (انظر الشكل الأول)، مقترناً بالتواصل الفعال من جانب الحكومة، سبيلا لبناء الثقة المتبادلة وتجديد الطموحات المشتركة.

3 - وبجعل الأهداف السياساتية محور النقاش العام وإهمال الإصلاحات المؤسسية اللازمة لتنفيذها، جعلت العديد من الحكومات نفسها عرضة للتقصير في إنجاز ما يلزم. وقد لا تأتي الاستثمارات العامة الكبرى بنتيجة إذا لم تكن المؤسسات التي ينبغي أن تضمن الفعالية والمساءلة والشمولية ملتزمةً بالوفاء بوعود أهداف التنمية المستدامة وجاهزة لذلك وقادرة عليه.

4 - والضغوط التي تفرضها الأزمات المتفاقمة على المجتمعات، بما فيها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وآثار تغير المناخ والتضخم وانعدام الأمن الغذائي والنزاعات واتساع التفاوت بين البلدان وداخلها وضعف النمو الاقتصادي، تدفعُ الحكومات في جميع أنحاء العالم إلى البقاء منكبة على إدارة الأزمات على حساب تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتميل تدابير المواجهة الطارئة إلى التضييق على العمل على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، حيث تزيد من التنافر بين الأولويات السياساتية المتباينة، وهو تنافر تزداد حدته نتيجة اشتداد الضغوط المالية في العديد من البلدان. ويتسارع تزايُد الطلب على الموارد المالية للتعامل مع الأزمات المتعددة المتزامنة في الوقت الذي يضيق فيه هامش التصرف في المجال المالي في معظم البلدان.

5 - وتحسبا لانخفاض القدرات المالية، عمدت حكومات عديدة إلى خفض الاستثمار العام، لا سيما في المجالات المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. والأزمات التي بدّدت سنوات من التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة هي أزمات بينها ترابطٌ يزيد من شدتها، لكن يمكن تحويل الترابط بينها إلى فرص[1]، بما في ذلك على صعيد النزاعات الدائرة والمستمرة. ويرتبط ذلك مباشرة بالتقدم في تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالسلام والعدالة وبناء مؤسسات قوية.

6 - ويبدو كذلك أن النظام العالمي المتعدد الأطراف للعولمة المؤسسية القائمة على القواعد في حالة احتضار في ظل ظهور تشكيلات جيوسياسية جديدة، وهو ما يثير مخاوف بشأن التبعيات الاقتصادية الوطنية وانقطاع سلاسل القيمة العالمية ويدفع الحكومات إلى تفضيل اتخاذ تدابير لصون الأمن الوطني

(1) الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، "تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام 2023: الرسائل الرئيسية"، 2023.

والسيادة الوطنية. وللتغيرات الديمغرافية دورٌ أيضا. ففي عام 2021 على سبيل المثال، بلغ عدد سكان بلدان البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا مجتمعةً 3,24 بلايين نسمة، أي أكثر من 40 في المائة من سكان العالم[2]، وزادت القيمة المجمعة لناتجها المحلي الإجمالي من حيث تعادُل القوة الشرائية زيادة كبيرة منذ عام 2000[3].

7 - وبما أنه لا تبدو مؤشرات على احتمال ضعف الديناميات المذكورة أعلاه قريبا، فإن النهوض بأهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر يتطلبان أكثر من مجرد ابتكارات نسقية على مستوى جمع البيانات وبناء القدرات والرصد والتقييم. فلا بد من طرح نهج جديدة في مجال الحوكمة إذا أُريد لرؤية خطة عام 2030 وطموحاتها أن تتحقّق.

الشكل الأول

نهج العمل الخماسي الأركان لتدعيم خطة التنمية المستدامة لعام 2030

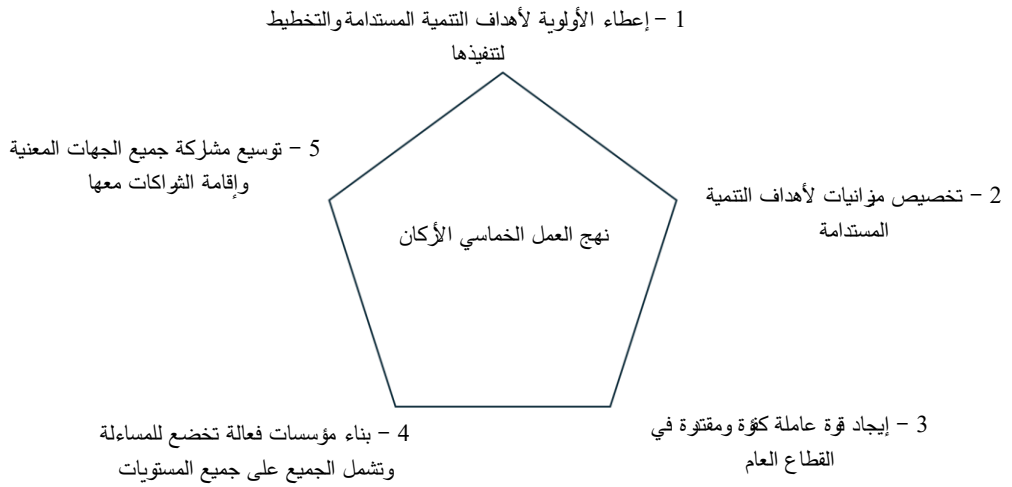

ثانيا - التدابير التحويلية التي تمس الحاجة إليها للقضاء على الفقر وتدعيم خطة التنمية المستدامة لعام 2030

ألف - ترسيخ أهداف التنمية المستدامة في الخطاب العام باعتبارها إطارا سياساتيا للمستقبل

8 - ينبغي أن تكون أولى التدابير هي ترسيخ أهداف التنمية المستدامة في الخطاب العام باعتبارها إطارا سياساتيا للمستقبل لهُ القدرة على توجيه الحكومات في قيادة المجتمعات والاقتصادات في مواجهة التحديات التي يطرحها السياق العالمي المتغير. وقد تولّد عن تجديد قادة العالم التزاماتهم في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام 2023 زخمٌ تشتد الحاجة إليه لتعزيز العلاقة بين أهداف التنمية

(2) Aaron O'Neill, "Total population of the BRICS countries from 2000 to 2028", Statista, 29 November 2023.

(3) Statista, "GDP in purchasing power parity of the BRICS and G7 countries from 2000 to 2023, 1 November 2023".

المستدامة والخطط الإنمائية الوطنية وزيادة الوعي في المجتمع بالحاجة إلى تعبئة الموارد البشرية والمالية لتحقيقها. وبالنظر إلى الطبيعة المعقدة للأزمات المتعددة الحالية، فإن إدارة المخاطر في سياق التأهب للكوارث والتخفيف من آثارها وتعزيز القدرة على الصمود قد تكون ذات أهمية شديدة في المناقشات السياساتية في المستقبل على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

9 - ويمكن اعتبار إنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وزيادة مشاركة البلدان فيه اعترافا هاما على المستوى العالمي بالأهمية الفريدة لأهداف التنمية المستدامة. وبحلول تموز/يوليه 2023، كانت 189 دولة من الدول الأعضاء قد قدمت استعراضا وطنيا طوعيا واحدا على الأقل، بينما قدمت 108 دول استعراضين اثنين، وقدمت 14 دولة 3 استعراضات، وقدمت دولتان 4 استعراضات. ووفقا للتقرير العالمي عن القطاع العام لعام 2021، كانت 16 دولة من بين 24 دولة موضع دراسة قد دمجت أهداف التنمية المستدامة في استراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة بحلول نهاية عام 2020[4]. وفي حين اتخذت بلدان عديدة خطوات لضمان تواؤم خططها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة، يُشير تحليل لخطط 6 بلدان في أفريقيا وآسيا إلى أن إدماج أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني نادرا ما يتجاوز التخطيط وإعداد التقارير، ولا يزال من غير الواضح ما إذا كان من الممكن أن تعكس هذه الخطط بشكل كامل الإمكانات التحويلية التي تنطوي عليها أهداف التنمية المستدامة[5].

10 - ويمكن أن يتجاوز نطاق اعتماد أهداف التنمية المستدامة، باعتبارها الإطار السياساتي المشترك للمستقبل، دائرةَ الأكاديميين والخبراء الاستشاريين والممارسين في تخصصات محددة إذا زاد الوعي إلى مستوى يرى فيه واضعو السياسات ما لأهداف التنمية المستدامة من أهمية وفوائد ملموسة فيما يتعلق بالأغراض الإنمائية الوطنية. ومن هذا المنطلق، ينبغي دمج أهداف التنمية المستدامة في عمل خزانات المالية الوطنية بحيث ينظر وزراء المالية إلى الالتزام بأهداف التنمية المستدامة على أنه عنصر من التوجيهات التي يسترشد بها في عمليات الميزانية وليس شرطا إضافيا مرتبطا بإعداد التقارير.

11 - وهناك سبيل آخر لتعزيز الوعي بأهداف التنمية المستدامة في هياكل القطاع العام وقواعده وعقلياته وهي جعل الإدارة العامة المستدامة من الأولويات الحكومية. وفيما يتعلق بالعمل المناخي، يمكن للإدارة العامة المستدامة، على سبيل المثال، أن تكون رائدة في تشجيع وإنفاذ تدابير الحد من انبعاثات الكربون، وتعزيز حماية البيئة، وتوطيد الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. ومن شأن اتخاذ الإدارة العامة إجراءات حاسمة أن يشجع الأفرادَ والمنظمات والشركات على القيام بدورهم[6]. ويمثل مضيُّ بعض البلدان بالفعل في إرساء إدارة عامة مراعية للبيئة خطوةً مهمة نحو الأمام[7]. والخضرنة في هذا السياق تعني أن تتناول

(4) *World Public Sector Report 2021: National institutional arrangements for implementation of the Sustainable Development Goals – a five-year stocktaking* (United Nations publication, 2021), fig. 1.1.

(5) Tarek Katramiz and Mahesti Okitasari, *Accelerating 2030 Agenda integration: aligning national development plans with the Sustainable Development Goals*, United Nations University policy brief No. 25 (Tokyo, United Nations University Institute for the Advanced Study of Sustainability, 2021).

(6) Council of Europe, Conference on Green Public Administration in the Context of Good Democratic Governance: Exchange of Good European Practice, Main takeaways.

(7) انظر على سبيل المثال European Committee on Democracy and Governance, Report on Green Public Administration.

الإدارة العامة منهجياً التحديات والحلول البيئية والمناخية في عمليات صنع القرار بالاقتران مع تناول البارامترات الاجتماعية والاقتصادية.

باء - تعزيز الاستدامة من خلال تخصيص ميزانيات وطنية لزيادة ثقة الجمهور

12 - على الرغم من تنوع البيانات التي تمكّن من قياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتزايد توفُّرها، لا يزال يتعين القيام بالمزيد لتوضيح فوائدها على المستويين الفردي والمجتمعي للمواطنين العاديين والناخبين. ومن المرجح أن يؤدي التركيز على أن أهداف التنمية المستدامة أهدافٌ مفيدة للمجتمع إلى زيادة فهم المواطنين لها واهتمامهم بها، إضافة إلى تعزيز شرعية الجهود التي يبذلها القادة السياسيون لدعم تحقيقها.

13 - والميزنةُ والإدارةُ المالية من الأدوات المهمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بوصفها خريطة طريق عالمية للسياسات العامة. وتنطبق الدعوة إلى بناء مؤسسات قوية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بنجاح على وظائف إدارة النفقات والإيرادات بالقدر نفسه. ويستدعي ذلك تعزيز التوجُّه المتوسط الأمد في الميزانيات، وتحديد مخاطر المالية وإدارتها على نحو أكثر منهجية، بما في ذلك مراكمة هوامش أمان كافية في المالية، وتحسين ضوابط الإنفاق، وضمان أن تكون قدرات الحكومات المحلية متناسبة مع مسؤولياتها ومقترنة بتوفير الموارد المالية الكافية، وتعزيز تعبئة الإيرادات المحلية، وتشجيع رقمنة إدارة المالية العامة.

14 - وفي السياق الحالي الذي يشهد ضغوطا مالية في ظل ارتفاع العجز وزيادة مدفوعات الفائدة، يتوقف إصلاح المالية في معظم البلدان على إدخال تعديلات على إطار الحوكمة الأوسع، وذلك على ثلاثة مستويات. فعلى المستوى السياسي، ينبغي لقيادات البلدان أن تضع التزامات صريحة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة أو تجدّدها بوصفها رؤية شاملة للإطار السياساتي للمستقبل، وأن تتجاوز التركيز على إدارة الأزمات في التدابير المتعلقة بالإيرادات والنفقات.

15 - أما على المستوى التنظيمي، فينبغي أن يُدرج في عملية تحديد الأولويات السياساتية المتوسطة إلى الطويلة الأمد تقييمٌ للروابط والمقايضات بين أهداف التنمية المستدامة ولأوجه التآزر المحتملة بينها. وهذا يعني، على سبيل المثال، دمج قدرات تقييم الأثر، وكذلك وظائف الميزنة في الهياكل التنسيقية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مثل مراكز الحكومة.

16 - وعلى مستوى الكفاءات، ينبغي تجهيز قدرات التبصّر وإدارة المخاطر لتصبّ في قاعدة الأدلة الخاصة بتدابير المالية بما يتجاوز التركيز على مخاطر المالية. وسيحسّن ذلك بروز الخطط المالية المتوسطة الأمد في التعامل مع المخاطر المحتملة، وسيعزز فرص بناء المرونة النظمية، وسيرشّد مطالب المالية للتأهب للأزمات.

17 - والأهم من ذلك، يُتوقع أن يؤدي اتباع نهج استراتيجي متكامل في بناء المؤسسات المالية إلى عكس الاتجاه المتمثل في انخفاض ثقة المواطنين والقطاع الخاص في الحكومة بالتوازي مع تعزُّزِ الانطباعات بأن الأموال العامة تنفق بشكل جيد، والتحسُّنِ في توفير السلع والخدمات العامة، والحد من خطر الفساد، وتحسُّن الامتثال الضريبي، وانخفاض الاعتماد على القطاع غير الرسمي.

جيم - الاستثمار في تغيير العقليات في القطاع العام

18 - لتكون الحوكمة فعالة في الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة، يلزم تغيير العقليات حتى يُدعم تحقيقُ أهداف التنمية المستدامة دعما أفضل. والعوامل المؤسسية الرئيسية التي تمكّن من تحقيق التنمية المستدامة، مثل التنسيق والتعاون وتعزيز اتساق السياسات، لا تظهر من تلقاء نفسها كما يتضح من استمرار عقليات تأخذ بالعمل الانعزالي والروتين البيروقراطي، وفشل العديد من عمليات إصلاح القطاع العام في تحقيق الأغراض الأوسع. ويجب مواجهةُ المواقف والمعتقدات التي تسود لدى القوى العاملة في القطاع العام والتي تعود إلى نظريات ومفاهيم تقليدية للبيروقراطية واستبدالُها تدريجيا بعقليات يقوم عليها مفهوم التنمية المستدامة، بالإضافة إلى تطوير القدرات والكفاءات والارتقاء بها. ويشير العمل على تغيير العقليات الذي تم مؤخرا إلى أن معتقدات ومواقف القوى العاملة في القطاع العام يمكن أن تقف في طريق تغيير أساليب العمل على المستويين الفردي والمؤسسي على حد سواء[8]. وتتضمن مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة مجموعة من الاستراتيجيات لمساعدة القوى العاملة في القطاع العام على تبني مواقف متوافقة مع أهداف التنمية المستدامة[9].

19 - وينبغي أن تشمل هذه الجهود توفير التدريب المناسب لزيادة معرفة القوى العاملة في القطاع العام بأهداف التنمية المستدامة والغايات المتفرعة عنها. ويشير الاستعراض المتواصل لمعايير التميُّز في برامج التعليم والتدريب في مجال الإدارة العامة، الذي تنجزه إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والرابطة الدولية لكليات ومعاهد الإدارة، إلى استمرار وجود نقص في هذا الصدد لدى الموظفين العموميين في مختلف مستويات الحكومة، وإلى إمكانية سدّه في توقيت أفضل وبطريقة أكثر حسما[10].

20 - وأتاح استعراض معايير التميُّز فرصةً للابتكار العملي من خلال تعميم أهداف التنمية المستدامة في مناهج كليات ومعاهد الإدارة العامة. ومن منطلق اتباع نهج يشمل الحكومة بأسرها، سيكون من المفيد توسيع نطاق هذا التحديث لمعايير التعليم والتدريب ليتجاوزَ الكليات الوطنية للإدارة الحكومية ويشملَ كليات إدارة الأعمال وغيرها من المعاهد الأكاديمية العاملة في مجال البحث والتدريس في ميدان الاقتصاد والمالية. وينبغي في الوقت نفسه أن تشمل إدارة الأداء توفير مكافآت وحوافز لتغيير سلوك ومواقف الموظفين العموميين في جميع عناصر الحكومة.

21 - وتغيير العقليات في الحكومة أمر يهم صناع السياسات على المستويات العليا أيضا. إذ سيتعين على القادة السياسيين والإداريين على المستويين الوطني ودون الوطني أن يحيدوا عن ترك غموض في العلاقة بين الخطط الإنمائية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة، وأن يلتزموا علنا برؤية خطة عام 2030 من أجل مستقبل أفضل للجميع. ويجب عليهم تأييد أساليب العمل القائمة على أهداف التنمية المستدامة والنهوض بها في تحقيق نتائج السياسات، بالاعتماد على الأدلة وعلى تقييم المقايضات، وتحديد الأولويات

(8) *Changing Mindsets to Realize the 2030 Agenda for Sustainable Development: How to promote new mindsets and behaviours in public institutions to implement the Sustainable Development Goals* (United Nations publication, 2021).

(9) انظر https://publicadministration.desa.un.org/intergovernmental-support/cepa/principles-effective-governance-sustainable-development.

(10) للاطلاع على المزيد من المعلومات عن الاستعراض، انظر https://publicadministration.desa.un.org/un-desaiasia-review-and-upgrade-standards-excellence-public-administration-education-and-training.

على المستوى السياسي. وعندما تسير الحكومات وتعمل وفق أهداف التنمية المستدامة، يُفترض أن ينخرط الجمهور بسهولة أكبر في العمل على تحقيقها. ويمكن أيضا أن تسهم الشفافية بشأن الخطط والرؤى والاستراتيجيات الوطنية الطويلة الأجل القائمة على أهداف التنمية المستدامة في عكس اتجاه تراجع الثقة في الحكومة على جميع المستويات، إذا ما طبقت بالشكل الصحيح على نحو لامركزي وعلى نحو محلي وإقليمي من منطلق التقريب والتفويض.

دال - تطبيق مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة

22 - من الأولويات الأخرى التحولُ من التركيز في إصلاح الإدارة العامة من مسائل الكفاءة إلى التركيز على الفعالية. وقد بدأ هذا التحول في العديد من البلدان، لكن اعتماده كان بطيئا، ويعزى ذلك جزئيا إلى استمرار نفوذ نموذج الإدارة العامة الجديد الذي يعتبر كفاءة الحكومة من الأغراض الرئيسية لإصلاح القطاع العام بدلا من سلامة النظم الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المترابطة ورؤية التنمية المستدامة وتطلعاتها.

23 - ويتجلى قصور نموذج الإدارة العامة الجديد في استمرار العديد من البلدان في مواجهة أزمات متعددة. فالتعهد بعدم ترك أحد خلف الركب، على سبيل المثال، هو ركنٌ محوري لخطة عام 2030 وما يتصل بها من خطط تتعلق بالمناخ والتنمية الحضرية والحد من مخاطر الكوارث والتدابير المالية، كما أنه وعدٌ بإحداث التغيير. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، لا يزال مئات الملايين من الناس متخلفين عن الركب وغير قادرين على المشاركة الكاملة في عمليات التنمية البشرية وضمان تكافؤ الفرص والابتكار والتحول الرقمي والنمو الاقتصادي والعولمة أو الاستفادة منها. وفي جميع المجتمعات، يميل الأكثرُ تخلفا عن الركب إلى المعاناة من أوجه متعددة ومتداخلة من الحرمان والضعف والتهميش. فمحدودية الارتقاء الاجتماعي تجتمع مع انعدام المساواة الواضح لإبقاء وإدامة أوجه الحرمان والعوز التي تجعل الناس يتخلفون عن الركب، سواء بالمقارنة بين بلدان أو داخل البلدان نفسها[11].

24 - ووفقا لتقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام 2023، إحداث التغيير ممكن وأمرٌ لا مفر منه. وتشكّل الحوكمة وبناء القدرات عاملين أساسيين في إحداث التحول في المجالات الرئيسية المهمة في إحراز التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة قيد الاستعراض في عام 2024، مثل رفاه الإنسان وقدراته، والاقتصادات المستدامة والعادلة، والمنظومات الغذائية المستدامة وأنماط التغذية الصحية. ويعرض التقرير العديد من التدخلات المحددة التي يمكن أن تعزز الحوكمة في هذه المجالات وغيرها. وتزيد مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة، التي وضعتها اللجنة وأقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من إعطاء الحوكمة معالم تجعل منها أداة تحويلية، وتُقدم إطارا تحليليا شاملا لتقييم القدرة المؤسسية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

25 - وتكتسي الحوكمة وبناء القدرات أهمية خاصة على الصعيدين دون الوطني والمحلي. فتحديات تحقيق التنمية المستدامة والتأخّر في تنفيذ السياسات الرامية إلى عدم ترك أحد خلف الركب أمور تُواجه على المستويين الإقليمي والمجتمعي وعلى مستوى القاعدة الشعبية. وهذه هي المستويات التي يُعاش فيها الإقصاء وانعدام المساواة والتمييز ونقص الفرص. وفي كثير من الحالات، تواجه السلطات المحلية والإقليمية تحديات قد لا تكون

(11) Ambar Narayan and others, *Fair Progress? Economic Mobility across Generations Around the World* (Washington, D.C., World Bank, 2018).

مجهزة بالشكل الكافي لمواجهتها من حيث الموارد المالية والبشرية حتى وإن أُحيلت إليها المسؤولية عن هذه التحديات على الورق بموجب قوانين اللامركزية. وينبغي ألا تترك السلطات دون الوطنية لتواجه هذه التحديات بمفردها. فبصرف النظر عن نموذج أو نطاق اللامركزية في البلد، تتحمل الحكومات المركزية والمحلية على حد سواء مسؤولية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن المهم للغاية أن تعمل معا بروح من التعاون والشراكة[12]. ولذلك، ينبغي تجريب أشكال جديدة من الحوكمة التعاونية المتعددة المستويات.

26 - وقد دفعت اللجنة مرارا وتكرارا بأنه لا توجد حلول واحدة تناسب الجميع لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدفان 16 و 17. لكن لا تزال تسود في صفوف قادة الإدارة العامة وممارسيها عقلية أن بالإمكان تطبيق أفضل الممارسات في كل مكان دون تكييفها مع الظروف الخاصة بالمكان. ومن جهة أخرى، هذه العقلية آخذة في التلاشي ببطء مفسحةً المجال لتبادل الرؤى بشأن الممارسات الجيدة أو الملهمة بالاقتران مع تلقي الدعم بالتعلم من الأقران، وهو ما يمكن أن يقلل من احتمالات ارتكاب نفس الأخطاء مرة أخرى. وتقوم العديد من الجهات أيضا بعمل هام لتوثيق الصلة بين علوم الإدارة العامة والتحديات الراهنة. ومنها المعهد الدولي للعلوم الإدارية والرابطة الدولية لكليات ومعاهد الإدارة، حيث تعمل فروعهما الوطنية ومراكزهما للبحث الأكاديمي سوياً على إيجاد حلول في مجال الحوكمة العامة للتصدي للتحديات السياساتية المستمرة.

27 - ويتطلب عدم ترك أحد خلف الركب، وهو مبدأ من المبادئ الأساسية للإدارة العامة، بيئة تمكينية قائمة على اتباع نهج يشمل الحكومة بأسرها والمجتمع بأسره. وينبغي أن يُكفل تمكين من تخلفوا عن الركب عن طريق إشراكهم على نحو هادف في صنع القرار، وتعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية وإنفاذها، والقيام بتدخلات تُكرَّس لها ميزانيات لدعم ومعالجة حالات الحرمان المحددة. ومن شأن جمع الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19 ودراسات الحالات الإفرادية وتقييمات الحوكمة الواردة في الاستعراضات الوطنية الطوعية والاستعراضات المحلية الطوعية أن يوفّر معايير مرجعية وأن يكون مصدر إلهام.

هاء - التوعية بأهداف التنمية المستدامة

28 - تتمثل إحدى التدابير التحويلية التي تمس الحاجة إليها في سدّ النقص في الوعي بأهداف التنمية المستدامة وتغيير الانطباعات في القطاعين العام والخاص بشأن أهميتها على جميع المستويات. فالعديد من الناس العاديين والقادة والسياسيين والمديرين وموظفي الخدمة المدنية في مختلف أنحاء العالم ما زالوا يجهلون هذه الأهداف، وذلك رغم التسارع في تكوّن مجتمع أهداف التنمية المستدامة من الخبراء المختصين. ولا يدرك العديد من المواطنين الطبيعة الطموحة للأهداف وإمكاناتها كإطار مشترك للسياسة العامة الهدف منه تحسين حياة الجميع. ويعزى الانطباع العام عن المؤسسات العامة وانعدام الثقة فيها إلى إدارة الحكومات للأزمات في المقام الأول. وقد حان الوقت للنظر في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتحقيقها بوصفها منفعة عامة وشاغلا مشتركا لجميع الجهات الفاعلة والمعنية.

29 - وينبغي القيام باستثمارات كبيرة في تعبئة وحشد الجهات المعنية في جميع أنحاء العالم للعمل على أهداف التنمية المستدامة من خلال الدعوة لها والتوعية بها وشرح خاصياتها الفريدة وعرض إسهاماتها الحاسمة في تشكيل مستقبل يصلح فيه العيش للجميع. وسيقوم نجاح التعبئة إلى حد كبير على جعل غايتي المشاركة والإدماج المتفرعتين عن أهداف التنمية المستدامة حقيقة واقعة بما يتماشى مع اتباع نهج يشمل

(12) انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 12/2018، الفقرة 29.

الحكومة بأسرها والمجتمع بأسره. ويستدعي ذلك من الحكومات أن تؤدي دورا فاعلا عن طريق دعوة الجهات المعنية إلى المشاركة والتشاور معها والاستماع إليها طوال دورة السياسات، وإعداد المواطنين للمشاركة، وتعزيز البيئة التمكينية الكفيلة بتشجيع المشاركة المدنية. وهناك فرص هامة متاحة للابتكار، بما في ذلك التقنيات الجديدة، سواء على صعيد الإدارات العامة أو على صعيد المواطنين.

30 - وإلى جانب دعوة الناس إلى المشاركة في المشاورات، يجب أن يصبح الحوار والعمل المشترك مع جميع الجهات صاحبة المصلحة المعنية من السمات الأساسية للمشاركة على أساس اتباع نُهج تشمل الحكومة بأسرها والمجتمع بأسره ولا تترك أحدا خلف الركب. وتمكين المواطنين من ممارسة حقهم في أن يُستمع إليهم أمر مهم بشكل خاص على المستوى دون الوطني، فهذا هو المستوى حيث ستتجسّد الكثير من التدابير التحويلية صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

31 - ويجب أن يكون تحسين الوعي بأهداف التنمية المستدامة أكثر من مجرد موضوع لحملات حكومية دورية. بل ينبغي إدماج الوعي بأهداف التنمية المستدامة في مناهج المدارس ومؤسسات التعليم العالي لدعم إحداث التغيير على المدى الطويل في المواقف والعقليات بما يمكّن من تحسين الفهم لسياسات الحكومة وإجراءاتها ولتحمل المواطنين أنفسهم المسؤولية عن النهوض بالأهداف. والسبيل إلى ذلك هو شرح قيمة الأهداف من حيث مساهمتها في رفاه الإنسان بدلا من شرحها على أنها مجموعة من النواتج المنفصلة التي على قطاعات مختلفة أن تحققها.

32 - ومن الأولويات الأخرى زيادة الاستثمار في تدابير بناء الثقة بين الحكومات والجمهور في مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والانخفاض الحالي في مستويات الثقة في قدرة الحكومات على شقّ مسار إلى الأمام يُهدِّد بالتحول إلى مقاومة، لا سيما إذا رأت الفئات المحرومة والضعيفة أنها متخلفة عن الركب واستمر تزايد انعدام المساواة في الحصول على السلع والخدمات العامة. ويواجه أشد الناس فقرا وضعفا في المجتمع خطر التخلف عن الركب في أي عملية تحول لا تراعي احتياجات الفئات المحرومة وتطلعاتها. والأمر نفسه ينطبق على البلدان.

33 - وتتطلب هذه الحركية التحويلية اتباع نُهج كلية تمكينية وشاملة ومنسقة ومستدامة تشمل المجتمع الدولي والحكومات على جميع المستويات ومختلف مكونات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والنقابات. وتتطلب كذلك تنفيذ سياسات محددة الأهداف ومعالجة المسائل النظمية التي تسهم في الإقصاء وانعدام المساواة، بما في ذلك على صعيد الحوكمة والإدارة وتقديم الخدمات العامة. ومن الضروري الاستمرار في الرصد والتقييم والإدارة التكيُّفية لضمان أن تظل الاستراتيجيات فعالة ومراعية للظروف المعيشية المتغيرة لمن تُركوا خلف الركب.

34 - ويمكن لمبادرة FutureGov، وهي واحدة من 12 مبادرة عالية الأثر استنفرتها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام 2023، أن تقدم مساهمة قيمة لهذه الجهود بتركيزها على بناء القدرات في القطاع العام. ويمكن تشجيع الشركاء في مبادرة FutureGov على مراعاة التدابير التحويلية التي تسلط عليها هذه الورقة الضوء عند تلبية الاحتياجات في مجال تنمية القدرات.

ثالثا – المنظورات المؤسسية بشأن تأثير الأزمات المتعددة على تنفيذ الأهداف 1 و 2 و 13 و 16 و 17 من أهداف التنمية المستدامة

ألف – الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر)

35 – يعتبر الفقر حالة من حرمان الإنسان من احتياجاته الأساسية. والفقر المدقع يعني عدم القدرة على الحصول على الحد الأدنى من الموارد أو المداخيل اللازم لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية. وفي المقابل، يقيس الفقر النسبي حرمان الشخص قياسا إلى الظروف الاجتماعية – الاقتصادية السائدة في الموقع حيث يعيش. ولا يزال قياس الفقر موضوعا تتناوله مجموعة متنوعة من المناقشات والاستراتيجيات والمؤشرات والنماذج السياساتية. وتسود الجوانب المادية والمالية على الأبعاد الأخرى للرفاه أحيانا. غير أن الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة يدعو بوضوح إلى الأخذ بمنظورات متعددة الأبعاد وسياقية بشأن الفقر مع الالتزام صراحة بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

النمو الاقتصادي وتوزيع المداخيل

36 – من الناحية الاقتصادية، يشير تقرير عام 2023 عن أهداف التنمية المستدامة إلى أن التقدم البطيء وغير المتكافئ في القضاء على الفقر قد يترك مئات الملايين في حالة من الفقر المدقع بحلول عام 2030. وقد شهدت نسبة الفقر المدقع انخفاضا كبيرا في العقود الأخيرة، لكن جائحة كوفيد-19 عكست هذا الاتجاه الإيجابي. وقد تباطأ معدل الحد من الفقر حتى قبل الجائحة، حيث انخفضت نسبة الفقر المدقع من 10,8 في المائة في عام 2015 إلى 8,4 في المائة في عام 2019. وفي عام 2020، تجاوز عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع (724 مليونا) المستويات المتوقعة قبل الجائحة، وهو ما عكس اتجاه التقدم في القضاء على الفقر بواقع ثلاث سنوات تقريبا. والتعافي من آثار الجائحة بطيء ومتفاوت، حيث انخفضت نسبة الفقر المدقع من 9,3 في المائة في عام 2020 إلى 8,8 في المائة في عام 2021.

37 – وفي البلدان النامية، شكّل النمو الاقتصادي الأداة الرئيسية للقضاء على الفقر منذ عام 1990 تقريبا. لكن أداء بلد ما من حيث تحقيق غايات القضاء على الفقر يتوقفُ على مستوى نموه الاقتصادي وعلى توزيع المداخيل والثروة على السواء، إذ يُربَط ارتفاع مستويات التفاوت بانخفاض معدلات الحد من الفقر من الناحيتين النسبية والمطلقة. وقد يفسر ذلك جزئيا السبب في أن بعض البلدان النامية أحرزت تقدما أقل مما كان متوقعا في القضاء على الفقر على الرغم من النمو الاقتصادي الكبير الذي حققته إجمالا. وتبين من استقصاء شمل أكثر من 100 بلد نام أن التغيرات في توزيع الدخل في نصف تلك البلدان تقريبا تؤدي دورا تكميليا إلى جانب النمو الاقتصادي. وشكّل الحد من التفاوت في الدخل العامل الرئيسي المُسهم في الحد من الفقر المدقع في 26 في المائة من البلدان، ونصفها تقريبا بلدان تقع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي 18 في المائة من البلدان التي شهدت زيادة في نسبة الفقر، كانت التفاوتات أحد العوامل الرئيسية التي أسهمت في هذه الزيادة، بينما أبطلت التفاوتات تأثير نمو الدخل في الحد من الفقر في حوالي 30 في المائة من البلدان[13].

(13) Augustin Fosu and Dede Woade Gafa, “Poverty, Inequality, and Governance: A Global Perspective” (University of Pretoria, 2023).

38 - ويُعيق الارتفاع الأولي لمستوى التفاوتات في الثروة والدخل إسهامَ النمو الاقتصادي في القضاء على الفقر نظرا للأعداد الكبيرة نسبيا من الأشخاص المهملين اجتماعيا واقتصاديا الذين لا تتاح لهم في كثير من الأحيان سوى فرص ضئيلة للحصول على الموارد الإنتاجية أو رأس المال. ويمكن تحقيق نمو اقتصادي يكون في صالح الفقراء من خلال تحقيق نمو اقتصادي مرتفع بصفة عامة، بالاقتران مع تمكين من هم في أسفل درجات سلم توزيع الدخل من الاستفادة من فوائد النمو، وذلك مثلا بتزويدهم بوسائل الإنتاج مثل رأس المال البشري والمالي، وبإنشاء بنية تحتية تيسّر المشاركة في السوق.

مسائل الفقر المتعدد الأبعاد

39 - من التدابير الهامة الأخرى للقضاء على الفقر برامجُ الحماية الاجتماعية. فعلى الرغم من توسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية خلال جائحة كوفيد-19، لا يزال أكثر من 4 بلايين شخص دون حماية على الإطلاق. ولا يزال العديد من الفئات الضعيفة في العالم، بما في ذلك الشباب وكبار السن، غير مشمولين ببرامج الحماية الاجتماعية النظامية. ويجب توجيه المؤسسات نحو زيادة فعالية هذه البرامج وضمان إدماج المستفيدين في الاقتصاد الرسمي، وكذلك في الاقتصاد غير الرسمي في بعض الحالات، إلى جانب التصدي للاعتقاد الخاطئ بأن برامج الحماية الاجتماعية تُسهم في ترسيخ التبعية.

40 - ويمكن أن تشمل استراتيجيات أخرى للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وضعَ مؤشرات وسياسات واستراتيجيات لقياس وتحديد مستويات الفقر في كل بلد على النحو السليم؛ وضمان الاتساق بين المبادرات المتخذة على جميع المستويات؛ والاستثمار في التعليم الجيد، وتدريب القوى العاملة في القطاع العام، والتمكين بهدف تعزيز الاستقلالية وتكافؤ الفرص والاعتماد على الذات وفرص العمل اللائق؛ والقضاء على عدم المساواة بين الجنسين من خلال سن تشريعات؛ والحد من الفوارق الجغرافية من خلال الاستثمار في البنية التحتية على نحو متوازن وتحسين سبل الحصول على الخدمات العامة؛ وتعزيز التدرُّج في نظم الضرائب؛ ودعم الفقراء بإتاحة حصولهم على الموارد الإنتاجية المالية والمادية؛ والحد من انعدامِ المساواة بسبب الانتماء إلى مجموعة ما وآثارِه الضارة. وسيلزم القيام بإصلاحات محددة الأهداف لتحسين الحوكمة وتعزيز المؤسسات حتى يتسنى دعم جميع الجهود في هذا الصدد.

تحسين فعالية الحكومات

41 - يتطلب القضاء على الفقر بجميع أشكاله التركيز بشدة على تعزيز المؤسسات والسياسات والاستراتيجيات والموارد المحلية. ويبرز سؤال آخر عن السبب وراء شدة التفاوت بين البلدان مقارنة بالفروق بينها من حيث ما لديها من موارد طبيعية. فعلى سبيل المثال، أفريقيا غنية جدا بالموارد الطبيعية، غير أن معظم أقل البلدان نموا تقع في أفريقيا. ويعزى ذلك جزئيا إلى أن بيئة التجارة العالمية، بالصيغة التي يحكمها إطار منظمة التجارة العالمية، أصبحت اليوم أكثر منافسة وأقل مواتاة للبلدان النامية مما كانت عليه بالنسبة لنظيراتها من البلدان المتقدمة النمو. ولا يمكن معالجة هذه الحالة بالاكتفاء بتقديم الدعم المالي وإعادة تشكيل المؤسسات وتغيير العقليات. وتشكّل مسائل الاقتصاد السياسي في علاقتها بالسلطات العالمية والحكومية وسلطات القطاع الخاص عوامل فاصلة رئيسية يلزم أن تتّسم بالشفافية وأن تُعالَج بشكل أبرز في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ومن جانب المؤسسات المالية الدولية وجهات أخرى.

باء - الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الجوع)

42 - تتداخل الجوانب المؤسسية للهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالقضاء على الفقر مع الهدف 2، ومن ثم يوصَى بأن تعالج معاً التحديات المؤسسية المتصلة بالهدفين 1 و 2.

43 - وفقا لتقرير عام 2023 عن أهداف التنمية المستدامة، عدد الأشخاص الذين يواجهون الجوع وانعدام الأمن الغذائي في ارتفاع منذ عام 2015، وتفاقم الأزمات المتعددة والتفاوتات المتزايدة هذا الوضع. ففي عام 2022، كان حوالي 9,2 في المائة من سكان العالم يواجهون الجوع المزمن (735 مليون شخص)، وكان 45 مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من الهزال و 148 مليون يعانون من توقف النمو و 37 مليون يعانون من زيادة الوزن. ولتحقيق الهدف 2 بحلول عام 2030، يلزم التعجيل باتخاذ تدابير منسقة وإيجاد حلول سياساتية لمعالجة التفاوتات الراسخة، وتغيير المنظومات الغذائية، والاستثمار في الممارسات الزراعية المستدامة، والحد من آثار الأزمات المتعددة على التغذية والأمن الغذائي في العالم والتخفيف من حدتها.

جيم - الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة (العمل المناخي)

44 - وفقا لتقرير عام 2023 عن أهداف التنمية المستدامة، وتيرةُ ونطاقُ خطط العمل المناخي الحالية غير كافيين بالمرة لمواجهة تغير المناخ بفعالية. ومن الضروري أن يحدث انخفاضٌ شديد وسريع ومطرد في انبعاثات غازات الدفيئة في جميع القطاعات بدءا من الآن وطوال العقد الحالي، إذ يلزم خفض الانبعاثات بمقدار النصف تقريبا بحلول عام 2030. ولضمان مستقبل مستدام للأجيال القادمة، تمسّ الحاجة إلى اتخاذ تدابير محددة كفيلة بإحداث التحول. وهذا يتطلب رفع مستوى الطموحات على صعيد اقتصادات بأكملها والتحول إلى تنمية تكون قادرة على التكيف مع المناخ، مع تحديد مسار واضح لتحقيق صافي الانبعاثات الصفري.

45 - وعلى الرغم من بذل جهود علمية كبيرة وإحراز بعض التقدم المؤسسي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمناخ، العالم إجمالا ليس على المسار الصحيح الذي يكفل له خفض انبعاثات غازات الدفيئة بما يكفي لحصر ارتفاع درجة الحرارة في حد لا يتجاوز 1,5 درجة مئوية. وسيكون تأثير هذا الفشل على العالم متفاوتا، وسيكون أسوأ تأثير له في المناطق التي ساهمت في الاحترار العالمي بأقل قدر. وتتحمل الجهات الفاعلة المؤسسية (الحكومات، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، والوكالات المتعددة الأطراف، والجهات الاستثمارية المؤسسية، والوكالات التنظيمية) مسؤولية جسيمة عن هذا الوضع. وكان التقدم محدودا حتى حينه بسبب الافتقار إلى التمويل (لا سيما بالنسبة لمشاريع التكيف)، وعدم الوفاء بوعود التمويل، والافتقار في العديد من البلدان إلى القدرة على وضع مشاريع جديرة بالثقة من الناحية الائتمانية، والتأخّر الطويل في تقديم التمويل الميسّر الشروط والمنح، وفرض قيود على حصول الحكومات دون الوطنية على المنح والقروض، علما أنها تنتج نحو 70 في المائة من الانبعاثات العالمية.

46 - وبالإضافة إلى ذلك، لم تُشرك قطاعات مهمة، مثل قطاع التأمين العالمي، في إيجاد حلول للتخفيف من المخاطر والعمل على وضع حلول. واتخاذ إجراءات ضيقة للتخفيف من المخاطر عن طريق توفير تغطية التأمين في المناطق الهشة قد يعود بفائدة محدودة على الفقراء ما لم يُستثمر في توفير البنى التحتية المادية والبنى التحتية الأخرى التي تندرج ضمن التدابير الأوسع للتخفيف من المخاطر، كما الحال في بناء المستوطنات البشرية على سبيل المثال. ويمكن العمل بنهج جديد في الحوكمة يتمثل في سنّ تشريعات حكومية على مختلف المستويات لتشجيع قطاع التأمين على الاستثمار على صعيد العالم.

47 - ويتمثل عامل حاسم آخر في عدم إدماج البلدان كليا مقاييس إحصائية جديدة تشمل المناخ في عمليات تقييم الناتج المحلي الإجمالي والحسابات القومية. وأصبح نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية معتمدا على نطاق واسع، لكن معظم بلدان العالم لا تزال تستخدم المقاييس التقليدية في قياس الناتج الاقتصادي باعتباره الحصيلة الإنتاجية دون الربط بمخزونات وتدفقات أصول رأس المال الطبيعي وسلامة النظم البيئية. وعلى نحو ما وُضِّح في استعراض داسغوبتا لعام 2021 بشأن اقتصاديات التنوع البيولوجي، يشوه الافتقار إلى مثل هذه المقاييس حقيقة الوضع الذي تواجهه معظم الاقتصادات.

48 - ولذلك، تواصل اللجنة تشجيع الحكومات وشركات القطاع الخاص ومجموعة واسعة من المؤسسات على زيادة منح التمويل، ودعم تنمية القدرات، والوفاء بوعود تقديم المساعدة التي تعهدت بها لمعالجة أزمة المناخ. ومن الإجراءات المحددة التي يمكن اتخاذها ما يلي:

(أ) تعزيز استخدام وقدرة القطاعين العام والخاص في حساب رأس المال الطبيعي على أساس نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية؛

(ب) تعزيز مساءلة المؤسسات العامة عن السياسات البيئية من خلال إدماج حالة الموارد الطبيعية في تقييمات الأداء الدورية؛

(ج) تعبئة المزيد من الدعم المالي من البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية لتلبية احتياجات البلدان النامية الملحة ومراعاة ظروفها؛

(د) زيادة تدريب الحكومات في البلدان النامية على تحليل البيانات المناخية ووضع مشاريع يمكنها اجتذاب الاستثمارات من القطاعين العام والخاص؛

(هـ) تسهيل حصول المدن والحكومات دون الوطنية على التمويل المناخي، بما في ذلك المنح والقروض والتمويل الميسّر الشروط وجميع أنواع التمويل المحتمل الأخرى؛

(و) زيادة التعاون بين القطاعات المؤسسية الحيوية القليلة المشاركة، ولا سيما قطاع التأمين، التي تؤدي دورا حاسما في تغطية المخاطر المرتبطة بالظواهر الجوية الشديدة وارتفاع منسوب مياه البحر والتي يمكن أن تؤدي إلى تكبد خسائر اقتصادية وإلحاق أضرار بالبنية التحتية؛

(ز) دعم الحكومات المحلية والإقليمية التي تستخدم شركات التأمين والمنتجات والتكنولوجيات والبيانات المتعلقة بالتأمين للمساعدة في إجراء التقييمات ونمذجة المخاطر والتحديد الكمي للخسائر المحتملة من أجل وضع خطط للتكيف وإرساء نظم للإنذار المبكر، وتمويل برامج بناء القدرة على الصمود، وتنمية القدرة المحلية على تحسين تقييم المخاطر.

49 - ويجب إضفاء الطابع المحلي على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ والهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة. إذ ينبغي إيلاء الاعتبار للسياقات والتحديات والتوقعات والاحتياجات والخطط دون الوطنية. فالكثير من الجهد يُبذل على الصعيد الوطني، لكن العديد من التحديات والقضايا تُعاش على مستوى القاعدة الشعبية. وقد رفعت السلطات المحلية وغيرها من السلطات دون الوطنية أصواتها مُطالبةً بتقاسم واضح للأدوار والمسؤوليات والاختصاصات، واعتماد سياسات واستراتيجيات لامركزية تتكيف مع السياق، والتزويد بالموارد المناسبة والتمويل المناسب، وتمكين الناس والمجتمعات المحلية، والاستثمار في بناء قدرات السياسيين وموظفي الخدمة المدنية.

دال - الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة (السلام والعدل وبناء مؤسسات قوية)

50 - يتمثل الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة في التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. وتتعلق الغايات المتفرعة عن هذا الهدف بتعزيز سيادة القانون على جميع المستويات، وتوسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية، وتكثيف مكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة.

51 - وفي الإعلان السياسي المعتمد في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام 2023، أكدت الدول الأعضاء من جديد أنه "لا يمكن أن تتحقق التنمية المستدامة دون سلام وأمن، وسيكون السلام والأمن في خطر من دون التنمية المستدامة" (قرار الجمعية العامة 1/78). وأكدوا من جديد أيضا "ضرورة بناء مجتمعات سلمية عادلة حاضنة للجميع تكفل المساواة بين الناس في القدرة على اللجوء إلى العدالة، وتقوم على احترام حقوق الإنسان (بما في ذلك الحق في التنمية)، وعلى فعالية سيادة القانون والحوكمة الرشيدة في المستويات كافة، وعلى مؤسسات تتسم بالشفافية والفعالية وتخضع للمساءلة".

52 - ويشير تقرير عام 2023 عن أهداف التنمية المستدامة إلى أن تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 يتطلب اتخاذ إجراءات لاستعادة الثقة وتعزيز قدرة المؤسسات على ضمان العدالة للجميع وتيسير التحولات الكفيلة بتحقيق التنمية المستدامة. وفي الاجتماع الوزاري الذي عقد في أيلول/سبتمبر 2023 تحضيراً لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل، قال الأمين العام إن العالم أصبح متعدد الأقطاب، وهو ما يتيح فرصا جديدة لمختلف البلدان للريادة في الساحة العالمية. لكن تعدد الأقطاب ينطوي على مخاطر جسيمة إذا لم تكن المؤسسات المتعددة الأطراف قويةً، بل قد يثير المزيد من التوترات على الصعيد الجغرافي الاستراتيجي ويفضي إلى المنافسة الفوضوية والمزيد من التفكّك. وأشار الأمين العام إلى أن المؤسسات المتعددة الأطراف لن تدوم إلا إذا كانت حقا مؤسسات عالمية.

إحراز التقدم في تنمية القوى العاملة في القطاع العام

53 - أهابت الجمعية العامة بالمجتمع الدولي، في القرار 182/77 بشأن تنمية الموارد البشرية، أن يضع تنمية الموارد البشرية في صلب التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأن يضع استراتيجيات على المدى القصير والمتوسط والطويل لتعزيز قدرات الموارد البشرية بفعالية. وأقرت الجمعية بأن القوى العاملة المتعلمة والماهرة والموفورة الصحة والمنتِجة والمتسمة بالكفاءة والقدرة على التكيف هي الأساس لتحقيق نمو وتنمية اقتصاديين مطردين يشملان الجميع ويقومان على الإنصاف. فرأس المال البشري هو المحرك الرئيسي للتقدم، وذلك ليس بالنسبة للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة فحسب، بل بالنسبة لجميع هذه الأهداف.

54 - وللعمل بتدابير وسياسات محددة تقدم فعليا حلولا مستدامة ومرنة ومبتكرة للقضاء على الفقر وتدعيم خطة عام 2030، تحتاج الإدارات العامة إلى إحراز تقدم في اعتماد مبدأي عدم التمييز وعدم ترك أحد خلف الركب بوصفهما محركين لتنمية القوى العاملة في القطاع العام. وتعزيزُ تنوع القوى العاملة في القطاع العام وإدارتُه حتى تكون هذه القوى ممثلة للمجتمع أمرٌ أساسيٌ في السعي للمساواة والإنصاف باعتبارهما من قيم القطاع العام الأساسية والنهوض بالتنمية المستدامة.

55 - ويعوق عدم توفر ما يكفي من البيانات والمؤشرات بشأن تنوع القوى العاملة في الخدمة العامة إحرازَ تقدم نحو جعلها ممثلة للجميع. ويركز المؤشر التجريبي المتعلق بتنمية قوى عاملة حكومية مركزية متنوعة، الذي وضعته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على ثلاثة أبعاد: تنوع القوى العاملة، وتوافر البيانات لقياس وتتبع تنوع القوى العاملة في القطاع العام، واستخدام أدوات لجذب واستقدام موظفين متنوعين على جميع المستويات.

56 - ويمكن للقوى العاملة الأكثر تنوعا أن تعزز ثقة الناس وتقوي الديمقراطية وتشجع الابتكار. ويمكن ملاحظة أن بعض التقدم قد أُحرز في بعض البلدان من حيث التوازن بين الجنسين في القطاع العام، ويعزى ذلك جزئيا إلى تأييد المنظمات الدولية صراحة لهذا التوازن، وتزايد إدراج البيانات المصنفة حسب نوع الجنس في مؤشرات الحوكمة. وقد يلزم اتخاذ تدابير إضافية محددة الأهداف، مدعومة ببيانات مصنفة وبتحليلاتها، لمعالجة مسائل الإنصاف وتمثيل الجميع والتنوع في القوى العاملة في القطاع العام على نطاق أوسع.

57 - ولقد جعلت الجائحة مؤسسات وقادة القطاع العام يركزون على الدعوة إلى إيجاد حلول مبتكرة وإضفاء الشرعية عليها وأعطتهم الدافع والزخم اللازمين لذلك، وغيرت كيف ينظر بعضهم إلى بعض وإلى دوائرهم، متجاوزين في بعض الأحيان القيود التقليدية للقطاع العام. غير أنه قد لا يسمح لمديري القطاع العام في العديد من الثقافات الإدارية بتجربة الابتكار أو التعلم من المحاولات الفاشلة أو فهم كيفية إدارة المخاطر المرتبطة بفشل الابتكار. وقد تدفع الأزمات المتعددة إلى الاتجاه المعاكس في الواقع. فيُحتمل أن يكون أمد اهتمام المديرين بمسألة ما محدودا وألا يتاح لهم المجال الكافي للتشكيك في شرعية الحلول المبتكرة، وهو ما يحتمل أن يقوض مساعي التعاون مع مختلف المعنيين.

58 - ويلزم أن يكون الموظفون العموميون مجهزين على النحو المناسب بالمعارف والمهارات اللازمة لتشجيع الابتكار. ومن المهم التأكد من امتلاك القوى العاملة كفاءات راسخة في مجالات مثل التكنولوجيا والتوقع الاستراتيجي وإدارة الأزمات والقدرة على التكيف والصمود وإدارة التغيير. ويلزم أن يكون لدى المديرين في القطاع العام السلطة التقديرية الإدارية والمرونة للتقدم في هذا الاتجاه. ويمكن أن يكون تعزيزُ القدرات الرقمية بأشكال متعددة وتسخيرُ المعرفة بالسياسات والأدلة السياساتية مفيدا للابتكار والشفافية في صنع القرار.

59 - وتمس الحاجة أيضا إلى إعادة تأهيل القطاع العام ليواجه الخصخصةَ والاستعانةَ بمصادر خارجية. ولم يعد القطاع العام يجتذب ما يكفي من المواهب الشابة. فقد أصبح في العديد من البلدان آخر خيار يلجأ إليه الشباب الباحثون عن عمل، ويواجه منافسة قوية على الموارد البشرية من القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والبلدان المانحة. ولهذه الظاهرة أثر خطير على الصعيد دون الوطني، ولا سيما في أفريقيا.

نحو تكامل القطاع العام وتناسقه

60 - أن تكون المؤسسات قوية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة يستلزم التنسيق والتكامل الفعالين بين الوزارات والوكالات على المستوى الوطني. وقد أُحرز بعض التقدم في إنشاء مؤسسات مكلفة بضمان التنسيق والتكامل، لكن ليس من الواضح على وجه اليقين كيف يمكن تحويلها إلى محركات للتنسيق والتكامل الفعالين في الممارسة العملية. ووفقا لاستقصاء أخير لما عدده 74 بلدا، سعت معظم البلدان إلى الإدماج "الرّخو" لأهداف التنمية المستدامة في ممارساتها وإجراءاتها المتعلقة بالإدارة العامة، لكن الإدماج "المتمعّن" منعدم عموما[14].

(14) Jeffrey D. Sachs and others, *Implementing the SDG Stimulus: Sustainable Development Report 2023* (Dublin, Dublin University Press, 2023).

61 - وكما يبدو في الشكل الثاني، فعلى صعيد خمسة أبعاد لإدماج أهداف التنمية المستدامة في العمليات السياساتية (إصدار بيانات رفيعة المستوى بشأنها؛ ووجود استراتيجيات أو خطط عمل قطاعية تتعلق بها؛ وإدماجها في الميزانيات الوطنية؛ ورصدها على الصعيد الوطني؛ والتنسيق بشأنها بين عناصر الحكومة المركزية)، يسعى الثلث فحسب من البلدان التي شملها الاستقصاء الذي قامت به شبكة حلول التنمية المستدامة إلى إدماج الأهداف في الميزانيات، وهذه نتيجة تنطبق على جميع فئات الدخل الأربع للبنك الدولي ومجموعة العشرين. ولدى 80 في المائة من البلدان شكل من أشكال الاستراتيجية أو الرؤية أو خطة العمل بشأن الأهداف، وذلك على صعيد جميع فئات الدخل مرة أخرى. وقامت نسبة تقارب 60 في المائة من البلدان بإصدار بيانات رفيعة المستوى عن الأهداف وبرصدها. وتسعى نسبة 80 في المائة من البلدان إلى أن يكون هناك تنسيق بشأن الأهداف بين عناصر الحكومة المركزية، وإن كان ذلك من خلال هياكل مؤسسية مختلفة: حيث أرست نسبة 35 في المائة من البلدان وحدة التنسيق في مركز الحكومة، بينما أرستها نسبة 60 في المائة من البلدان في وزارة تنفيذية، وأرستها البلدان المتبقية في وزارة الخارجية. وبما أن الاستقصاء لا يقيّم فعالية أو تأثير هذه الأبعاد في الدفع بعجلة تنفيذ الأهداف، فقد تكون تجربة فرادى البلدان مفيدة في التحديد الأدقّ للثغرات القائمة من حيث الفعالية المؤسسية وتنفيذ السياسات.

الشكل الثاني

إدماج أهداف التنمية المستدامة في العمليات السياساتية الرئيسية في بلدان مختارة، حسب فئة الدخل

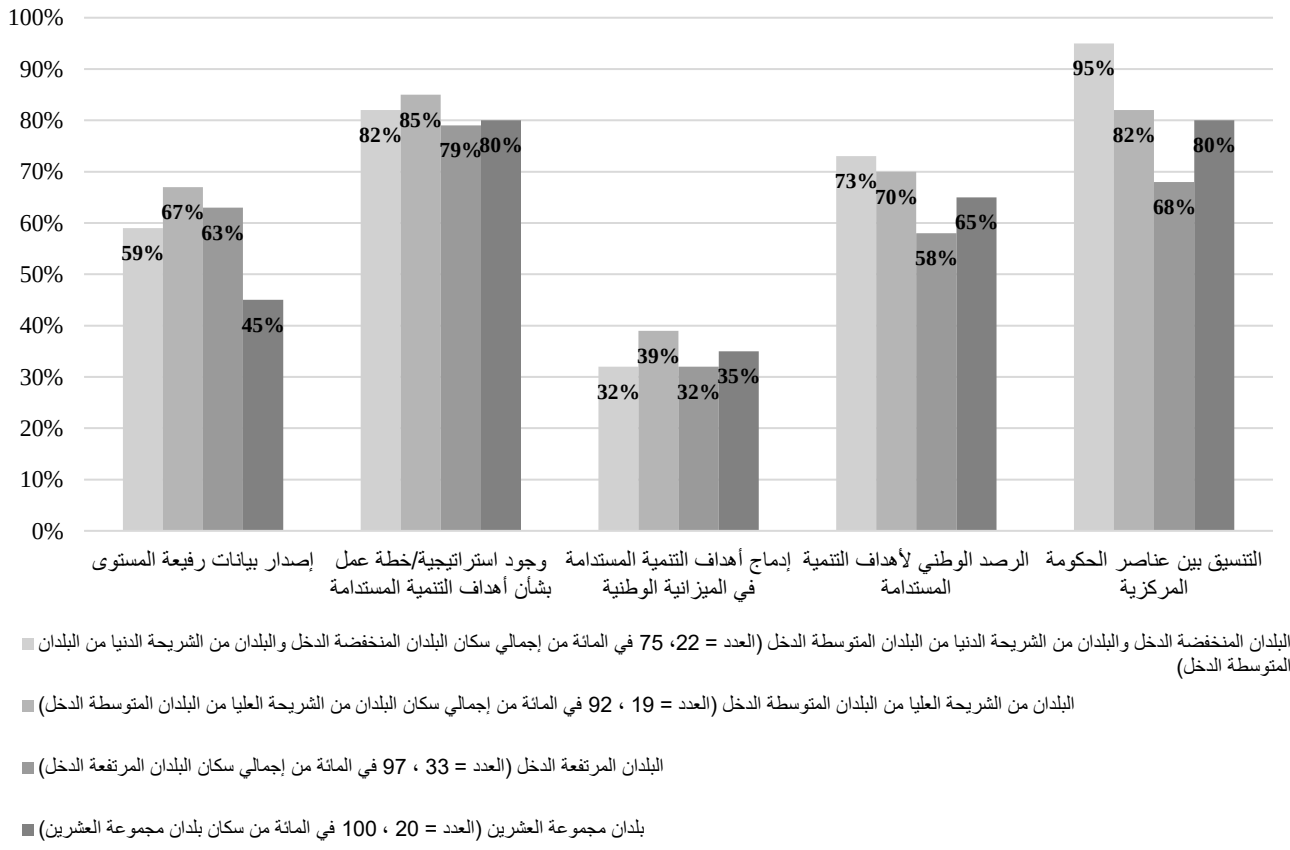

المصدر: تنفيذ خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة: تقرير التنمية المستدامة لعام 2023.

62 - وإحدى الطرق التي قد تكون جيدة في تعزيز الإدارة العامة والحوكمة هي جعل الغاية 16-6 من أهداف التنمية المستدامة (إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات) والغاية 17-14 (تعزيز اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة) محور "حزمة تمكينية" يمكن أن تتضمن خطة عمل متجددة. فعلى الرغم من ارتباط هاتين الغايتين، غالبا ما يُتعامل معهما بشكل منفصل، هذا إذا حدث وأُخذا بعين الاعتبار. وبإمكان هاتين الغايتين أن يتّجها بنوعية الإدارة العامة والحوكمة ليس فقط نحو المزيد من الكفاءة ولكن أيضا نحو فعالية أكبر في تحقيق أغراض واضحة ومساءلة واسعة (لا تنحصر في البرلمانات وهيئات الرقابة) ومستوى شمولية يتجاوز المعنيين المعتادين. ويمكن أن تركز خطط العمل المتجددة على السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة، مع وضع خطة محددة للسنة الأولى وتخصيص ميزانية لها، وسيساعد ذلك على مواجهة نزعة التركيز على الأجل القصير[15].

بناء المؤسسات دون الوطنية في البلدان المتأثرة بالنزاعات

63 - في البلدان المتأثرة بالنزاعات، ينبغي بذل الجهود لإيجاد حلول للأسباب الجذرية للنزاعات ومنعها، مع زيادة إمكانية التنبؤ بالمعونة واستخدام الأموال على الصعيدين العالمي والقطري بمزيد من الفعالية في بناء السلام وبناء الدولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

64 - وكثيرا ما تكون أسباب النزاعات معقدة وتتطلب قدرات مؤسسية للتعامل معها على نحو فعال واستباقي. وعادة ما يكون للتدخلات الخارجية تأثير محدود، وغالبا ما تتخذ شكل عمليات لإنفاذ القانون وحفظ النظام بمجرد أن يصبح مستوى النزاع وشدته شاغلا لا يتجاوز البلد. وتصميم عمليات فعالة لإدارة النزاعات يتطلبُ في المقام الأول أن تُشرك فيها أطراف النزاع المتعددة والمتنوعة، مثل الحكومات المحلية، لتجنب الرجوع إلى الاقتصار على عمليات إنفاذ القانون وحفظ النظام المعتادة. وعندما تنشب نزاعات، يمكن للحكومات المحلية أن تؤدي دورا رئيسيا في الوساطة بين الأطراف المعنية، شريطة أن تكون لديها المهاراتُ اللازمة في مجال بناء السلام وتيسير الحوار والأدواتُ التي تمكنها من وضع استراتيجيات للتحضير للتفاوض. ويمكن أن يشمل ذلك القدرة على الجمع بين القادة المجتمعيين والأطراف المعنية لمناقشة القضايا المطروحة والعمل على إيجاد حلول يقبلها الجانبان.

التكنولوجيا والابتكار في الخدمة العامة

65 - يتزايد في جميع أنحاء العالم استخدام الذكاء الاصطناعي الذي ينطوي على فوائد محتملة هائلة، حيث ينطوي على إمكانية زيادة قدرات البشر ورفاههم والمساهمة في تحسين المجتمع. لكن في ظل استمرار تطور التكنولوجيا بوتيرة غير مسبوقة، يظل العديد من التحديات والمخاطر والمخاوف الأخلاقية دون حل ويجب إيجاد حلول لها على وجه السرعة. ودور الحكومات في هذا الصدد دور مهم بشكل خاص، سواء باعتبارها جهات تنظيمية أو جهات مستخدمة للذكاء الاصطناعي، وخاصة بالنظر إلى تأثيرها الهائل على حياة الناس.

(15) Louis Meuleman, "A 'power package' to enhance quality public administration and governance", International Institute for Sustainable Development, 4 October 2023.

هاء - الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف)

عقد الشراكات من أجل النجاح المشترك

66 - يمكن أن يتخذ تحقيق الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة أشكالا عديدة وأن يشمل مجموعة واسعة من المعنيين. ويتمثل أحد النهج الواعدة بشكل خاص في القيام بعمليات تبادل واستعراض وتعلم فيما بين الأقران بشأن الاستعراضات الوطنية الطوعية والاستعراضات المحلية الطوعية، شريطة أن تنظم الاستعراضات بهدف زيادة إمساك جميع المعنيين بزمام الأمر وتبادل المعارف وأفضل الممارسات. وينبغي أن يصبح القيام بعمليات تشاركية جيدة التخطيط وتيسير المناقشات المفتوحة وإدماج الأصوات المُعارضة من المعنيين المعيارَ المعمول به في الاستعراضات الوطنية الطوعية والاستعراضات المحلية الطوعية.

67 - وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تركز على أهداف التنمية المستدامة مجال آخر يستحق المزيد من الاهتمام. وبالنظر إلى صعوبة تمويل عمليات تحقيق أهداف التنمية المستدامة من الموارد العامة الوطنية في ظل الضغوط المالية، يمكن أن يقوم الدعم التمويلي الأجنبي بدور متزايد في دعم تنفيذ هذه الأهداف، بما في ذلك في شكل معونة إنمائية، ودعم من المنظمات المتعددة الأطراف والمؤسسات الخيرية، واستثمارات من القطاع الخاص. لكن في حين بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات معدلات نمو مثيرة للإعجاب في جميع البلدان النامية، ظلت المساعدة الإنمائية الرسمية تزداد بمعدل متواضع جدا على مدى السنوات العشرين الماضية. فقد بلغ صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية 206 بلايين دولار في عام 2022، أي زاد بنسبة 15,3 في المائة بالقيمة الحقيقية مقارنة بعام 2021 (وهو أعلى معدل نمو مسجل). ومثّل إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية 0,36 في المائة من الدخل القومي الإجمالي في عام 2022 ولا يزال دون الهدف المحدد وهو 0,7 في المائة (الغاية 17-2). وانخفض صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية إلى البلدان الأفريقية بنسبة 7,4 في المائة في عام 2022.

68 - ويبقى السؤال المطروح هو كيف يمكن للمساعدة الإنمائية الرسمية، بوصفها آلية تقليدية قائمة منذ أمد بعيد لتقديم الدعم المالي إلى البلدان النامية، أن تيسّر إدارة الإيرادات والنفقات في الأوقات التي تواجَه فيها ضغوط مالية. ويشكل حجم المساعدة الإنمائية الرسمية وهيكلها والغرض منها ميزات هامة لاستغلال كامل إمكاناتها.

69 - ووفقا لتقييم أُجري بالاشتراك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، عنوانه "مساهمة مجموعة العشرين في خطة عام 2030 في أوقات الأزمات 2019-2023"، يبدو أن هناك ثلاثة اعتبارات إضافية ذات أهمية خاصة يمكن أن تعمل عليها مجموعة العشرين مستقبلا. والاعتبار الأول هو القيادة للنهوض بأطرٍ للتعاون العالمي بشأن الصحة والضرائب الدولية والديون والتجارة والاستثمار والتكنولوجيا وتغير المناخ والبيئة تُدمج فيها احتياجات البلدان النامية على النحو الواجب. والاعتبار الثاني هو إمكانية أن يؤدي المزيد من التنسيق للإصلاحات السياساتية المحلية إلى تعظيم أوجه التآزر الجماعي وإدارة الآثار غير المباشرة بما يفضي إلى تحقيق المنفعة المتبادلة والعالمية. أما الاعتبار الثالث، فهو تشجيع بذل المزيد من الجهود لتعزيز القدرات في البلدان النامية في مجالات السياسات الرئيسية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

70 - وهناك أيضا حاجة إلى الاستثمار في التعاون اللامركزي، مثل عقد الشراكات وتوأمة المدن وإقامة الشبكات بين الحكومات المحلية والإقليمية، باعتباره أداة رئيسية لأغراض السلام والتضامن والتنمية المستدامة.

دعم البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة

71 - تُبرز مؤتمرات الأمم المتحدة المتعلقة بالبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، وهي أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ما للشراكات الاستراتيجية من دور حاسم في تسريع وتيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عندما يتعلق الأمر بدعم البلدان التي تعاني من ضعف بنيوي في الحوكمة ومن عدم كفاية القدرات والافتقار إلى التمويل والتي تمر بحالات نزاع أو الخارجة منها. فبرنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا للعقد 2022-2031، على سبيل المثال، يحدد صراحة درجة الطموح والوسائل اللازمة لإحراز تقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي هذه البلدان، لا تكون التجارب والممارسات المستمدة من أنحاء أخرى من العالم ذات أهمية مباشرة بالضرورة كمصادر إلهام يُستلهم منها في إنجاز الإصلاحات المؤسسية.

قياس التقدم المحرز في اتساق السياسات

72 - رصدُ الأداء في الإدارة العامة والحوكمة والإبلاغُ عنه مسألة تتعلق بالمساءلة والوضوح السياسي على حد سواء. وقد أجرى فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة استعراضا شاملا لإطار المؤشرات العالمية، ويهدف إلى تقديم ما يقترحه من تحسينات وتنقيحات واستبدال وإضافات وحذف إلى اللجنة الإحصائية في دورتها السادسة والخمسين في آذار/مارس 2025 للنظر فيه[16]. وقد يُنظر في حذف المؤشرات التي لا تعمل جيدا. ويُثير ذلك القلق لأن أحد المؤشرات الأسوأ أداء هو المؤشر 17-14-1 المندرج ضمن الغاية 17-14 المتعلقة بتعزيز اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ويمكن اعتبار هذا المؤشر أداة لقياس الحوكمة المستدامة لأنه يغطي 8 مجالات أساسية للحوكمة: إضفاء الطابع المؤسسي على الالتزامات السياسية؛ والأخذ باعتبارات طويلة الأمد في صنع القرار؛ والتنسيق بين الوزارات والقطاعات؛ والعمليات التشاركية؛ والروابط بين السياسات؛ والتواؤم على صعيد جميع المستويات الحكومية؛ والرصد والإبلاغ من أجل تحقيق اتساق السياسات؛ وتمويل عمليات تحقيق اتساق السياسات[17].

73 - وتستند منهجية قياس هذا المؤشر من المستوى الثاني (بمعنى أن المؤشر واضح من الناحية المفاهيمية، وله منهجية راسخة دوليا، والمعايير متاحة، ولكن البلدان لا تنتج البيانات بانتظام) إلى التقييم الذاتي، وهو ما قد يكون ضعيف الموثوقية وإن كان من الممكن التعويض عن ذلك بجعله يشمل مشاركة المعنيين واستعراض الأقران على سبيل المثال[18]. وقام برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوصفه الوكالة الراعية لهذا المؤشر، بتسريع عمله، وإنشاء شبكة عالمية من الممارسين، وجمع بيانات من 39 بلدا (20 في المائة). ولكي يصبح هذا المؤشر من المستوى الأول، لا بد من جمع البيانات من 50 في المائة من البلدان. وزادت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران أيضا من العمل على اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك في شكل تعلم من الأقران.

(16) انظر https://unstats.un.org/sdgs/iaeg-sdgs/2025-comprehensive-review.

(17) United Nations Environment Programme, “Methodology for SDG indicator 17.14.1: mechanisms in place to enhance policy coherence for sustainable development”, 2022.

(18) Louis Meuleman, *Waking Up a Sleeping Beauty? Towards a Quality Protocol for Indicator SDG 17.14.1 on Policy Coherence for Sustainable Development* (Brussels, European Commission).

74 - وإذا ظل هذا المؤشر الرئيسي بالكاد يُستخدم، فسيبقى من الصعب قياس التقدم المحرز في أداء المؤسسات والحوكمة. كما أنه لا يظهر في قوائم مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي تنشرها المكاتب الإحصائية الوطنية والتي تستخدم في التقارير المرحلية، مثل الاستعراضات الوطنية الطوعية والاستعراضات المحلية الطوعية، إذا لم تُجمع بيانات عنه. وإذا لم يُستخدم هذا المؤشر، فإن السياسيين الذين يطالعون الأداء فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة في بلادهم لن يعرفوا ما إذا كانت هناك مشكلة، مع أنهم هم من يحددون في نهاية المطاف أولويات الحكومة ومسار الحوكمة. ولذلك، يلزم أن يقترن العمل الجاري لبناء القدرات في مجال اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة باستخدام المؤشر لتقييم الحالة الراهنة والتمكّن من التعلم من البلدان الأخرى. ويمكن لخطط العمل الوطنية بشأن اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة أن تكون عاملا جيدا في التعجيل بالأخذ بهذا النهج المزدوج.

رابعا - التوصيات والرسائل الرئيسية المقترح إدراجها في الإعلان الوزاري للمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2024

75 - تُقترح التوصيات التالية، استنادا إلى "نهج العمل الخماسي الأركان" (انظر الشكل الأول)، لتنظر فيها الدول الأعضاء في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2024:

(أ) التجديد الصريح للالتزام بإعطاء الأولوية لأهداف التنمية المستدامة والتخطيط لتنفيذها - القيام على وجه الخصوص باستخدام أهداف التنمية المستدامة بوصفها إطارا سياساتيا للمستقبل وتوجيهات للتغلب على الأزمات المتعددة الحالية وتعزيز القدرة على الصمود؛ وتعزيز الإشارات إلى فرادى أهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجيات والرؤى الإنمائية الخاصة بكل بلد وفي خطط التنمية الوطنية؛ والتشديد على ما ينطوي عليه النمو الاقتصادي والسياسات الاجتماعية من دعم في مكافحة الجوع والفقر وفي العمل المناخي؛

(ب) ترسيخ تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في عمليات الميزانية وإجراءاتها - القيامُ على وجه الخصوص بإعطاء الأولوية للإدماج الكامل لأهداف التنمية المستدامة في دورة الميزنة، انطلاقا من التنسيق القيادي والمؤسسي إلى رصد كفاءة تدابير الإنفاق، والحدُّ من الضغوط المالية من خلال التخطيط المالي المتوسط الأمد؛

(ج) تعزيز القوى العاملة في القطاع العام - القيام على وجه الخصوص بتشجيع تغيير العقليات على المستوى الفردي والمؤسسي والتنظيمي لتوعية القوى العاملة على جميع المستويات بأهداف التنمية المستدامة والغايات المتفرعة عنها بما أن هذه الأهداف من ضرورات السياسة العامة؛ وتعزيز التمثيل والتنوع من أجل تقديم الخدمات العامة بفعالية؛ وتحقيق التوازن بين قيمتي الكفاءة والفعالية في الإدارات العامة للوفاء بالتعهدات بعدم ترك أحد خلف الركب وضمان الشمولية؛

(د) تعزيز المؤسسات العامة على جميع المستويات، وهو أمر مهم لمبادرة FutureGov - القيام على وجه الخصوص بتعزيز وترسيخ الثقة في المؤسسات العامة والقطاع العام والإدارة العامة من خلال ضمان المساءلة والشفافية والتواصل الفعال مع الجمهور؛ ومواصلة إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدفان 1 و 2، في إطار العمل بترتيبات الحوكمة السليمة المتعددة المستويات وتعزيز

بناء القدرات. ويلزم أن يقترن العمل على بناء القدرات في مجال اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة باستخدام المؤشر 17-14-1 لتقييم الحالة الراهنة والتعلم من البلدان الأخرى؛

(هـ) تعبئة المشاركة الواسعة وإقامة الشراكات مع جميع المعنيين والانخراط بهمة في التعاون والتنسيق على الصعيد الدولي لدعم تقديم المساعدة إلى الفئات الأشد هشاشة – القيام على وجه الخصوص بتوطيد المشاركة المدنية؛ وتعزيز مشاركة النساء والشباب في العمليات البرلمانية والانتخابية بصفة مرشحين وناخبين؛ وتكثيف إقامة الشراكات المتعددة الأطراف بين القطاعين العام والخاص لتحسين التواؤم بين الدعم المالي وعمليات بناء القدرات والتدريب والتأمين في إطار التصدي لأزمة المناخ؛ وتوسيع فرص التعلم من الأقران من خلال الإبلاغ المنتظم في سياق الاستعراضات الوطنية الطوعية والاستعراضات المحلية الطوعية بالتقدم المحرز في إدماج أهداف التنمية المستدامة في العمليات والممارسات الإدارية للإدارات العامة.